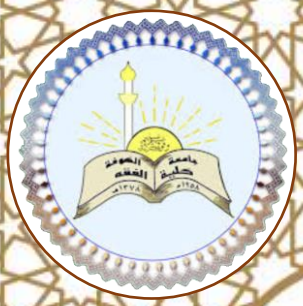

مجلة كلية الفقه

مجلة فصلية علمية محكّمة

تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة

الرقم الدولي: ISSN 1995-7971

العدد الحادي والثلاثون – السنة الحادية عشرة

ربيع الثاني / ١٤٤١هـ – كانون الأول / ٢٠١٩م

المشرف العام

الأستاذ الدكتور

ستار جبر الأعرجي

عميد كلية الفقه

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور

محمد صبار نجم

مدير التحرير

الأستاذ المساعد الدكتور

فاضل مدب متعب

مقوم اللغة العربية

الأستاذ المساعد الدكتورة

إنتصار راضي عليوي

جامعة الكوفة – كلية الفقه

مقوم اللغة الإنكليزية

الأستاذ المساعد الدكتورة

هناء غني خليف

الجامعة المستنصرية – كلية الآداب

هيئة التحرير

الأستاذ الدكتور	هادي حسين هادي الكرعاوي
الأستاذ الدكتور	محمد محمود زوين
الأستاذ الدكتور	رؤوف أحمد محمد الشمري
الأستاذ الدكتور	عباس علي كاشف الغطاء
الأستاذ الدكتور	حسين سامي عبد الصاحب
الأستاذ الدكتور	محمد علي هاشم الأسدي
الأستاذ الدكتور	كريم شاتي شبوط السراجي
الأستاذ المساعد الدكتور	حيدر محمد علي السهلاني
الأستاذ المساعد الدكتور	مهند مصطفى جمال الدين
الأستاذ المساعد الدكتورة	خولة مهدي شاكر الجراح

الهيئة الإستشارية

الأستاذ المتمرس الأول	محمد حسين علي الصغير	العراق
الأستاذ المتمرس الدكتور	عبدالأمير كاظم زاهد	العراق
الأستاذ الدكتور	حسن عيسى الحيكم	العراق
الأستاذ الدكتور	محمود محمد حسن المظفر	مكة المكرمة
الأستاذ المتمرس الدكتور	صاحب محمد حسين نصار	العراق
الأستاذ الدكتور	حازم سليمان الحلي	ألمانيا
الأستاذ الدكتور	علي حسين الجابري	جامعة بغداد / العراق
الأستاذ الدكتور	سلامة حسين محمد	جامعة بغداد / العراق
الأستاذ الدكتور	صباح عباس عنوز	جامعة الكوفة / العراق
الأستاذ الدكتور	علي ناصر غالب	العراق
الأستاذ المساعد الدكتور	أحمد فاضل السعدي	جامعة طهران / إيران

الشروط العامة للنشر

١- أن لا يكون البحث قد سبق نشره في أية مجلة علمية أو شارك في مؤتمر.

٢- أن لا يكون البحث مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٣- أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة، حجم A4.

٤- يتضمن البحث الفقرات الآتية:

أسماء الباحثين ومراتبهم العلمية، أماكن عمل كل منهم، المستخلص (بالعربي والإنكليزي)، المقدمة (الموارد وطرائق العمل)، النتائج والمناقشة والمصادر.

٥- يحتوي البحث على المستخلص باللغة الإنكليزية على أن لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.

٦- تقدم البحوث مطبوعة باستعمال برنامج Microsoft Word وبخط Simplified Arabic وبحجم (١٤) للعنوان الرئيسي للبحث وبحجم (١٢) لإسم الباحث ومرتبته العلمية ومكان عمله، ونفس الحجم للنصوص والعناوين الفرعية (٨) لهوامش الجداول إن وجدت، ويكتب البحث على وجه واحد من الورقة مع ترك مسافة سطر واحد بين المواضع وسطر واحد بين المقاطع.

٧- يشار إلى المصدر في متن البحث بالأرقام، وتكون محصورة بقوسين مربعين (١) ولا يذكر بجانب الرقم في المتن أي شيء آخر.

٨- يترك مسافة الحواشي بمقدار ٢,٥ سم على الجوانب الأربع للصفحة.

٩- تكتب المصادر في نهاية البحث بحسب تسلسل ورودها في المتن وشروط البحث العلمي في ذلك.

١٠- تقدم البحوث مطبوعة مع قرص CD مسجل عليه البحث وفق المتطلبات المشار إليها.

١١- يسلم الباحث مبلغ (٢٠,٠٠٠) دينار عراقي أو ما يعادله كدفعة أولى لقاء إيصال رسمي إلى حسابات المجلة، ويكمل المبلغ بحسب الضوابط في حال قبول البحث للنشر في المجلة ويسقط حق الباحث بالمطالبة بالدفعة الأولى في حال رفض البحث.

١٢- يزوّد كل باحث بنسخة واحدة من العدد المنشور فيه بحثه، ولا يرد أصل البحث الذي أرسل إلى المجلة نشر أو لم ينشر.

كلمة التحرير

حائط الصدّ

تُشغلُ واقعَنا الفكريّ اليوم جملةٌ من المشاكلِ والتحدّياتِ الّتي تُؤشّر مساراته وتؤثّر فيها، وتحدّد طبيعةَ الحواراتِ والاشتغالاتِ الّتي يتوجّه إليها الباحثون والدارسون ويتفاعلوا معها، كلٌّ حسبَ منطلقاتِهِ وأُسسِ تفكيرِهِ ومنهجِهِ رَفْضَاً أو قَبُولاً، وتنعكِسُ المواقفُ منها في كثيرٍ من الأحيانِ على الساحةِ الفكريّةِ عُمُوماً وربّما تتشكّلُ المواقفُ والمتبنّياتُ على أساسِها.

وتبرزُ على أساسِ ذلك في الغالبِ كتلٌ معرفيّةٌ واتّجاهاتٌ فكريّةٌ تتصارعُ على من يُمثّلَ الواجهةَ في المشهدِ، ومن يعجزُ عنْ تَسيّدِها فيلوذُ إلى خلفيّتِهِ أو يَنْكَفِئ إلى الانعزالِ.

وعلى رأسِ مَا يُشْغِلُ واقعَنَا اليومَ الدعواتُ إلى إعادةِ التعاملِ معَ النصِّ الدينيّ وفسحُ المجالِ أمامَ تعدّدِ القراءاتِ.

وتَنزلُ الحداثةُ إلى الميدانِ بقُوّةٍ وتحتلُّ منَ المشهدِ واجِهَتَهُ دُونَ منافسٍ حقيقيٍّ أو قائمٍ بالزحزحةِ ودُونَ أنْ تَكونَ لها حقٌّ في الأهليّةِ الكاملةِ على أنْ تكونَ متسيّدَةً للميدان بهذا الشكلِ، وهذا ما يُؤشّر بوضوحٍ ضعفَ حضورِ البديلِ الموضوعيّ وفاعليتِهِ في المواجهةِ.

وليس هذا ضَعْفَاً في منظومةِ التراثِ أو قابلياتِ المرجعياتِ الّتي يُستمدُّ منها بقدرِ ماهو ضعفُ بلورةِ المفاهيمِ وقابلياتِ الإفهامِ على انتزاعِها وتشكيلِ ملامحِ المنظومةِ الفكريّةِ الّتي تُبْنى عليها وتنجحُ في استيعابِ ملامحِ الرؤيةِ الكونيّةِ المستمدّةِ منها والّتي تُؤمّن الفاعليةَ والقدرة على المواجهةِ.

إنّ من واجباتِ الفكرِ الإسلاميّ اليومَ وأهمّ مسؤولياتِه أنْ يُبلورَ رؤيةً جديدةً وقراءةً معاصرةً تُؤمّنُ الاستجابةَ للتحدياتِ الفكريّةِ واستيعابَها للرؤيةِ الكونيّةِ والمنظورِ الاسلاميّ لتقدّمَ الاجابةَ

كلمة التحرير

الكاملةَ للتساؤلاتِ والاشكالاتِ المختلفةِ المطروحةِ اليومَ لأداءِ مَهَّمَةِ سدّ الطريقِ ومَلْإ الثغراتِ التي تُنتجُها مقولاتُ الحداثةِ وتتحرّكُ كإشكالاتٍ مُؤثّرةٍ ومُتبناةٍ من الكثيرينَ، وهكذا فإنَّ هذا التحدّي الكبيرَ يُلزمنا بمَهَمّتين رَئيستين:

١- بلورةِ المفاهيمِ وتأمينِها بمجموعِها لتكوّنَ ملامحَ الرؤيةِ الكونيّةِ وموقفَ المنظورِ الاسلاميّ في مختلفِ القضايا والمشكلاتِ والإشكالاتِ.

٢- تأمينِ حائطِ صدٍّ ومنظومةِ ردّ شبهاتٍ، وتحريرِ الأجوبةِ الواقعيّةِ للتساؤلاتِ والإشكالاتِ، وتشكيلِ منظومةِ الاستدلالِ الداعمةِ والموثّقةِ لهذهِ الرؤيةِ الكونيّةِ والمنظورِ الاسلاميّ مِنْ خلالِ انتزاعِ الأدلّةِ والحججِ والبراهينِ الموثقّةِ والمصدّقةِ لكلِّ مَلْمحٍ مِنْ ملامحِ الشريعةِ والعقيدةِ والتراثِ .

وهذا العدد من مجلتنا الغراء يستوعب هذه الحاجات ويلتفت الى لوازم الاستجابة لتحدياتها في العديد من بحوثه ويرسل رسالة واضحة للتنبيه الى ضرورة إعادة تشكيل منظومة الاستدلال والرد (حائط الصد) ليكون مؤهلاً بالكامل للوقوف في مواجهة الشبهات والاشكالات المعاصرة والانتقال من رد الفعل الى الفعل وتقديم الرؤية الكونية الإسلامية المؤمنة والمدعومة بالحجة والدليل.

أ.د. ستّار جبر الأعرجيّ
عميد الكلّيّة
المشرف العام

جدول المحتويات

١	دلالات النص على المعنى وما بعد المعنى قراءة في الإشكالية	١٣-٣١
	د. إحسان الأمين	
٢	مباني الشيخ الأنصاري في مباحث الحجة مباني القطع أنموذجاً وتطبيقاته الفقهية	٣٣-٤٤
	الباحث: حسنين بدر نجف أ.د. هادي حسين الكرعاوي	
٣	الأساس الفلسفي للقراءة التاريخية وانعكاسه على النص الديني	٤٥-٦٨
	م.د سعد جاسم الكعبي أ.د.كريم شاتي السراجي	
٤	المسؤولية الاجتماعية لدى موظفي كلية التربية	٦٩-٨٩
	م.م. سيف ناجح السلطاني أ.د. فاضل محسن الميالي	
٥	البعد الوظيفي التداولي للعلامات في رسائل الإمام علي (ع)	٩١-١٠٨
	م.د.مرتضى شناوة فاهم العرداوي أ.د. كريمة نوماس المدني	
٦	القدرة الشرعية والعقلية عند أصوليي الإمامية	١٠٩-١٢٩
	أ.م.د. صلاح عبدالحسين المنصوري	
٧	نظرية تعويض الأسانيد إشكال في بعض تطبيقاتها	١٣١-١٥٦
	الباحث: مصطفى زكي يحيى	
٨	مستند الاحتياط الوجوبي في الفقه الإسلامي	١٥٧-١٨٩
	بحث مشترك: ١- أ.م.د صادق حسن علي الطفيلي ٢- كامل كاطع غنتاب	
٩	قوانين عرض المعلومات في الفضاء المجازي الافتراضي في ضوء القواعد الفقهية	١٩١-٢٠٧
	أ.م.د. محمد حسين ملايكة بور قاسم سيد نور الدين مراديان وفايي	
١٠	فكر الإمامة وتأثيرها على الحضارة البشرية	٢٠٩-٢٣٣
	علي راد مهر طالب د. عبدالحسين خسرو بناه أ.د. أبو الفضل روحي	

جدول المحتويات

١١	جملة الشرط بين القدماء والمحدثين	٢٣٥-٢٤٧
	أ.م.د. انتصار راضي عليوي	
١٢	عقد الصيانة دراسة فقهية مقارنة	٢٤٩-٢٦٧
	إعداد: م.د. سهام علي حسين الناصري	
١٣	المحددات الأصولية لفهم النص التشريعي وعلاقتها بإشكالية المطلق والزمني دراسة تحليلية	٢٦٩-٢٩٠
	م.د. أسعد عبدالرزاق طعمة الأسدي	
١٤	الآراء الفقهية للسيد محمد باقر الصدر (نظرية خلافة الأمة وإشراف الفقيه إنموذجاً)	٢٩١-٣٢٩
	م.د. محمد فرحان عبيد النائلي	
١٥	هذه الرسالة في علم المعاني محلها عند قول صاحب "التلخيص" عند ورود الأمر للتعجيز نحو: (فأتوا بسورة من مثله) لخاتمة المحققين ببلد الله الأمين العلامة السيد أحمد بن زيني دحلان (ت١٣٠٤هـ)	٣٣١-٣٨٣
	تحقيق: م.د حسين عيدان مطر الشمري	
١٦	النفي في المناجاة الخمس عشرة الملحقة بالصحيفة السجادية - دراسة نحوية	٣٨٥-٤٠١
	م.د. وداد حامد عطشان السلامي	
١٧	نقد متن الروايات المفسرة للقرآن الكريم	٤٠٣-٤٢٥
	م.د. لواء حميزة كاظم العياشي	
١٨	مشكلة تدريس علم الاستعارة المعوقات والحلول المقترحة	٤٢٧-٤٤٨
	م.د. مصعب مكي زيبية	
١٩	دلالة الفصل عند المفسِّرين قراءةٌ في الآية (السابعة عشر) من سورة الحج	٤٤٩-٤٧٤
	م.م وسام فخري جويّح الحسناوي	
٢٠	الاجتهاد في الرؤية الحداثوية	٤٧٥-٥١٠
	م.د. حميد صبّار كاظم الأعرجي	

جدول المحتويات

٢١	التكافؤ الدينامي للترجمة من العربية إلى الفارسية في ضوء الدراسات النصية	٥١١-٥٢٩
	أ.م.د. سعد الله همايوني رضا بيات	
٢٢	الشعر والخطابة والأمثال من منظور إسلامي	٥٣١-٥٧٨
	م.د سناء لطيف عبدالرزاق الخرسان	
٢٣	المعالجات الأخلاقية عند محمد حسن القزويني	٥٧٩-٦١٣
	م.د. انتصار سلمان سعد	
٢٤	موقف أبي طالب من فجر الدعوة الإسلامية حتى وفاته - دراسة تاريخية -	٦١٥-٦٢٦
	الباحث: حسين نبيل جواد الخاقاني / رئاسة جامعة الكوفة	
٢٥	أساليب تهذيب النفس في النص القرآني دراسة تحليلية في البنى النحوية	٦٢٧-٦٤١
	م.م. انتصار عبدالأمير جبار الخالدي	
٢٦	مبدأ الزوجية في الخلق وأثره في بناء الأسرة الإسلامية (دراسة كلامية فقهية)	٦٤٣-٦٩١
	أ.م.د. رزاق حسين العرباوي	

جملة الشرط بين القدماء والمحدثين

أ.م.د. انتصار راضي عليوي

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي المصطفى واله الميامين

اما بعد... فان البحث يتناول مسألة خلافية دارت بين القدماء وتلتها فيما بعد بين المحدثين حول مسألة (جملة الشرط) هل هي جملة قائمة بذاتها؟ كالجملة الفعلية والاسمية، أو انها تابعة لهما؟ ففي هذه الوريقات سيتبين لنا منشأ الخلاف ورأي الباحث في ذلك.

قبل الدخول في الخلاف بين النحاة في تحديد الجملة الشرطية لابد من وقفة على معنى الشرط ومصطلحه.

فالشرط في اللغة هو ((العلامة والإمارة، فكأن وجود الشرط علامة لوجود جوابه، ومنه أشراط الساعة: أي علاماتها)) [1].

أو ((إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط)) [2].

أما في الاصطلاح فلم يذكره سيبويه، على حين ذكره المبرد بقوله: ((ومعنى الشرط: وقوع الشيء لوقوع غيره)) [3].

في أثناء تعريف المبرد للشرط يتضح أن هناك جزأين يتوقف حصول الثاني على حصول الأول لأن: ((الأول منزل منزلة السبب، والثاني منزل منزلة المسبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول، وينعدم

الثاني إذا انعدم الأول، لأن وجود الثاني معلق على وجود الأول، نحو: إن جاء خالد جئت))[٤].

ما يعنينا هنا الجملة الشرطية بوصفها وحدة متماسكة، لأن القول بوجود جزأين لا يعني الفصل بين أجزاء الجملة الشرطية، فالفكرة المراد التعبير عنها هنا لا تختلف عمّا ذكرناه من التعبير عن الجملة الفعلية والاسمية، فكما أنَّ الجملتين الفعلية والاسمية تتألفان من جزأين هما المسند والمسند إليه إلا في حالات الحذف التي يقدر فيها أحد الجزأين، فكذلك الجملة الشرطية تتألف من الشرط والجواب وقد يحذف أحد أجزائها.

فالنحاة القدماء وقسم من المحدثين جعلوا الجملة الشرطية تتألف من جملتين، كل واحدة مستقلة عن الأخرى، لأنهم لم يدرسوا الجملة الشرطية كجملة مستقلة لها أحكامها ووظيفتها، وإنما درسوا أسلوب الشرط وأدواته، وفي أثناء ذلك تعرضوا للجملة الشرطية أو جملة الشرط، وهي باعتقادهم جملة مستقلة عن الجواب وهو ما عدّوه الجزء الآخر منها.

فالنحاة العرب لم يبحثوا الجملة الشرطية ((كأسلوب قائم برأسه متنوع الأنماط، مختلف الدلالات، بل تناولوها ضمن مباحث جزم المضارع، فاقتصروا في بحثهم لها على بحث العامل، فنجد أبحاثهم فيها متفرقة، إذ درسوها مرة في بحث أدوات الشرط الجازمة ضمن جوازم المضارع، بينما هناك جمل شرطية لا علاقة لها بالمضارع ولا علاقة لها بالجزم، كتراكيب أدوات الشرط غير الجازمة))[٥].

ولابد من السؤال ؛ هل الجملة الشرطية فعلية أو اسمية أو أنها جملة مستقلة؟

وللجواب على هذا السؤال نعرض لآراء القدماء والمحدثين في الجملة الشرطية وبعد ذلك يتضح الجواب

لا أفصل القول في رأي القدماء عن الجملة الشرطية وطبيعتها ومصطلحها لأن أحد الباحثين ذكر ذلك وفصّله وأفاض فيه إفاضة تغني عن ذكر ما يتعلق بكل ذلك[٦]، وهذا لا يغني عن إعطاء نظرة عامة عن وجهة نظر القدماء للجملة الشرطية ومقارنتها بنظرة المحدثين.

١- سيبويه:

لم يظهر مصطلح الشرط واضحاً عند سيبويه وإنما ذكر مصطلح (الجزاء) بقوله: ((هذا باب الجزاء))[٧].

ويذكر سيبويه (الجزاء) وهو يريد الشرط ولا يريد التركيب الشرطي بأكمله لأنه يقول في موضع آخر: ((واعلم أنَّ

حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله)) [٨]، بمعنى أنَّ مصطلح الجواب كان واضحاً لديه ليدلَّ على الجزء الآخر من التركيب الشرطي.

من هذا يمكن القول إن سيبويه استعمل مصطلح الجزاء لا مصطلح الشرط فإذا كان كذلك فإن مصطلح الجملة الشرطية أو تحديدها لم يظهر عنده.

وعلى الرغم من أنَّ سيبويه يرى أن التركيب الشرطي ((كلام قد عمل بعضه في بعض)) [٩]، فإنه لا يعد هذا الكلام تركيباً واحداً ولا جملة واحدة، ولذلك لم يطلق عليه مصطلحاً يدل عليه جملة، وإنما ركز في الركن الشرطي من جُملة الجزاء وجعله تركيباً أساسياً، وجعل الركن الجوابي تابعاً له[١٠].

٢- المبرد:

يتابع المبرد سيبويه في ذكر مصطلح يقارب مصطلح (الجزاء) بقوله: ((هذا باب المجازاة وحروفها)) [١١].

وأظن أنَّ استعمال المبرد للمجازاة يشعر بأنه أوسع من مصطلح (الجزاء)، فإن سيبويه قصد به الجزء الأول من التركيب، إلا أن المبرد يقصد به التركيب بأكمله.

إلا أن اختلاف المبرد عن سيبويه يأتي في أنّ المصطلح عند المبرد لم يكن لديه واحداً، لأنه استعمل المجازاة واستعمل الجزاء وهو يقصد به الجواب بقوله: ((ولا تكون المجازاة إلا بفعل، لأنَّ الجزاء إنما يقع بالفعل أو بالفاء، لأنَّ معنى الفعل فيها)) [١٢]، وهو يريد الجواب، أما سيبويه فقد وحّد استعماله لمصطلح الجزاء وهو يقصد به الشرط أو فعل الشرط الذي يلي الأداة.

ويمضي المبرد بعد ذلك ليذكر مصطلح الشرط بقوله: ((وهي تدخل للشرط)) [١٣]، ويذكر معنى الشرط بقوله: ((وقوع الشيء لوقوع غيره)) [١٤]، فالمرحلة التي تلت سيبويه تذكر الشرط ومعنى الشرط، إلا أن المبرد لم يذكر الجملة الشرطية، ولم يقل بوحدة التركيب الشرطي وهو ما يسمى بالشرط والجواب.

٣- ابن السراج:

لا يختلف ابن السراج كثيراً عمّن سبقه في حديثه عن التركيب الشرطي فهو يذكره ضمن أدوات جزم الفعل المضارع في أثناء شرحه للقسم الثاني من الحروف الجازمة وسماها حروف (الجزاء) إلا أنه استطاع أن يفصل القول في هذا التركيب ممّا جعل نظرته أكثر شمولية ووضوحاً لموضوع الشرط، ولذلك يقول: ((اعلم أن لحرف الجزاء ثلاثة أحوال: حال يظهر

فيه، وحال يقع موقعه اسم يقوم مقامه ولا يجوز أن يظهر معه، والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه، ويكون في الكلام دليل عليه)) [١٥].

فهنا يشرح الأحكام المتعلقة بحروف الجزاء بتفاصيلها.

أما حديثه عن الجملة الشرطية فنلاحظ أنه يكاد يلمح لذلك عند حديثه على الحرف بقوله: ((وأما ربطه جملة فنحو قولك: إن يقم زيد يقعد عمرو فيقوم زيد، ليس متصلاً بيقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً)) [١٦].

وعلى الرغم من عدم تصريحه المباشر بمصطلح الجملة الشرطية، إلا أنّه ذكر أنّ هناك جملتين هما: الشرط والجواب، وهما مترابطتان وإن لم يصرّح بأنّهما جملة واحدة.

٤- أبو علي الفارسي:

يعدُّ أبو علي الفارسي أوّل نحويّ ذكر مصطلح الجملة الشرطية واستقلالها عن باقي الجمل بقوله: ((وأمّا الجملة التي تكون خبراً فعلى أربعة أضرب؛ الأوّل أن تكون جملة مركبة من فعل وفاعل، والثاني أن تكون مركّبة من ابتداء وخبر، والثالث أن تكون شرطاً وجزاء، والرابع أن تكون ظرفاً)) [١٧]، وتابعه في ذلك الزمخشري.

٥- الجرجاني:

ولعبد القاهر وقفة موضوعية واضحة في الجملة الشرطية، فهو يدرك أن الجملة مترابطة الأجزاء لكنه يعدها جملتين، وهذا واضح من قوله: ((ووزان هذا أن الشرط والجزاء جملتان ولكنّنا نقول إنّ حكمهما حكم جملةٍ واحدةٍ من حيث دخل في الكلام معنى يربط إحداهما بالأخرى حتى صارت الجملة لذلك بمنزلة الاسم المفرد في امتناع أن تحصل به الفائدة، فلو قلت (إن تأتني) وسكتّ لم تفد كما لا تفيد إذا قلت (زيدٌ) وسكتّ، فلم تذكر اسماً آخر ولا فعلاً، ولا كان منوياً في النفس معلوماً من دليل الحال)) [١٨].

وهذا ما يؤكده في دلائل الإعجاز بعد حديثه عن العطف في الجملة الشرطية، إذ يقول: ((واعلم أنّ سبيل الجملتين في هذا، وجعلهما بمجموعهما بمنزلة الجملة الواحدة، سبيل الجزأين تعقد منهما الجملة ثم يجعل المجموع خبراً أو صفةً أو حالاً، كقولك: (زيدٌ قام غلامه) و(زيدٌ أبوه كريمٌ)، و(مررت برجل أبوه كريم)، و(جاءني زيدٌ يعدو به فرسه)، فكما يكون الخبر والصفة والحال لا محالة في مجموع الجزأين لا

في أحدهما، كذلك يكون الشرط في مجموع الجملتين لا في أحدهما))[١٩].

من النصين السابقين - ولاسيما النص الثاني - نستطيع القول إنّ عبد القاهر توصل إلى أنّ الجملة الشرطية هي جملة واحدة من حيث المعنى النحوي بدليل مقارنتها بالخبر الذي قد يأتي جملة فعلية أو اسمية، أي: مكون من جزأين لكنه في النهاية أطلق عليه تسمية واحدة هي الخبر، وإن كان مكوناً من جزأين كالفعل وفاعله، أو المبتدأ والخبر وهكذا.

فعبد القاهر أشار الى وحدة الجملة الشرطية وإن لم يقل ذلك صراحة.

٦- الزمخشري:

لقد ذكر الزمخشري مصطلح الجملة الشرطية واستقلالها عن باقي الجمل الأخرى، وإن لم يكن يقصد ذلك قصداً مباشراً.

فهو يذكر ذلك في معرض حديثه عن أنواع الخبر بقوله: ((والخبر على نوعين: مفرد وجملة، فالمفرد على ضربين؛ خالٍ من الضمير ومتضمن له... الجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية))[٢٠].

ومعنى هذا أن الزمخشري حصل لديه وعي نحوي ولغوي تجاه كل نوع من هذه الأنواع الأربعة وذلك لكثرتها ووجودها في الكلام العربي من شعر ونثر، وإن كان الاختلاف قديماً وحديثاً على النوعين الأخيرين.

ولديهِ نصٌّ آخرٌ دلَّ على أنه تابع النحاة الذين سبقوه في نظرته إلى الجملة الشرطية بقوله: ((إن أداة الشرط تدخل على جملتين ؛ فتجعل الأولى شرطاً والثانية جزاءاً))[٢١].

فالنصُّ السابق لا يعني أن الزمخشري يتراجع عن قوله بوجود جملة شرطية، إنما يمكن القول إنه أراد أن يبين وظيفة الأداة الشرطية وقوتها إذ تجمع بين جملتين وتجعلهما جملة واحدة مستقلة لها أحكامها ودلالتها التي تختلف بها عن باقي الجمل.

إن ذكره للأداة الشرطية دليل على شرح وظيفتها النحوية، فبعد دخولها لا يمكن القول بوجود جملتي الشرط والجزاء، بل وجود جملة واحدة هي جملة الشرط، وهذا يدل على وعي الزمخشري بوجود الجملة الشرطية.

والسبب الذي جعل هؤلاء النحاة لا يقولون بوجود جملة شرطية مستقلة هو أنَّ مفهوم الجملة كان بسيطاً لديهم، لأنّ الجملة متكونة من مسند ومسند إليه، فهم

لم يتصوروا أن تكون هناك جملة إسنادية مركبة أو معقدة، فالجملة الشرطية جملة إسنادية مركبة عند تحليلها لعناصرها الأساسية من أجل معرفة تركيبها يتّضح أنها مكوّنة من أكثر من مسند ومسند إليه، لأنها جملة تختلف في تركيبها عن الجملتين الفعلية والاسمية.

رأي المحدثين في الجملة الشرطية

إذا كان القدامى متفقين - عدا الفارسي والزمخشري - على عدم وجود جملة شرطية مستقلة قائمة بذاتها، فقد اتجه المحدثون إلى ثلاثة اتجاهات في تحديد الجملة الشرطية، اتجاه يجعلها بين الاسمية والفعلية حسب ضوابط محددة، واتجاه لا يعطي رأياً واضحاً في المسألة، واتجاه ثالث يؤكد أن الجملة الشرطية قسم قائم برأسه أي جملة مستقلة، وهذا ما أميل إليه.

الاتجاه الأول:

ويمثله فاضل صالح السامرائي، فهو يرفض وجود الجملة الشرطية إلى جانب الجملة الفعلية والاسمية، فهو يتناول قول الزمخشري ومثاله: ((بكر إن تعطه يشرك))، ويقول: ((وهي عند الجمهور فعلية، وهو الراجح فيما أرى، ذلك لأن الجملة الشرطية تكون إمّا مصدرة بحرف شرط أو باسم شرط، واسم الشرط قد يكون عمدة وقد يكون فضلة، تقول: من تكرم أكرم))[٢٢]، ف (من) مفعول به مقدم، ونحوه قوله تعالى: {أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} الإسراء/ ١١٠، ف (أياً) مفعول به مقّدم.

وتقول: (متى تأتني آتك)، فـ(متى) ظرف زمان، و(أين تذهب أذهب معك)، فـ (أين) ظرف مكان، وهذه كلها فضلات، وهذه مقدمة من تأخير، فكما أن لا عبرة بالفضلات المتقدمة هنا وإن العبرة بصدر الجملة، فكذلك الآخر في الشرط فهذه كلها جمل فعلية.

وبعد ذلك يعطي أمثلة أخرى مثل (من يأتني أكرمه) و(أي رجل يحضر أحضر معه) و(ما يرضيك يرضني) جمل اسمية لأن (من) و(أي) و(ما) مبتدءات، فتكون الجمل على سمت واحد[٢٣].

يمكن القول هل هناك صيغة معينة ومعروفة لا يمكن تحديد موضوعها، فهل صيغة الشرط المبدوءة باسم أو حرف شرط لا يمكن تحديدها هل هي فعلية أم اسمية، فمادام لا يمكن وضعها تحت موضوع معين، وهي في الوقت نفسه جملة لها أركانها الخاصة وبناؤها المتكامل، ويصح السكوت عليها وذات فائدة ولا تبدأ بفعل أو اسم، فهي جملة ولكن ليست بسيطة وإنما مركبة فهي جملة شرطية.

فالجملة الشرطية بناء متكامل لا يمكن إغفاله.

ويسوق بعد ذلك أمثلة أخرى مثل (الذي يأتيني فله الفضل وكل رجل يعينني فأنا أعينه وغيرهما، فهل تكون هذه الجمل جملاً خاصةً أيضاً، فلا تكون اسمية أو فعلية)[٢٤].

والرد على ذلك أن مثل هذه الجمل لا تردد فيها، وإنما هذه جمل شرطية وقرينتها هنا السياق، فواضح من السياق والتنغيم أنها جمل شرطية، فلا يعني أنها إذا لم تبدأ باسم أو حرف شرط، فهي ليست شرطية، فهناك جمل غير مبدوءة بأداة شرط، ومع ذلك فهي جمل شرطية.

الاتجاه الثاني: ويمثله مالك المطلبي:

تعد دراسة مالك المطلبي في الجملة الشرطية دراسة رائدة وشاملة وجديرة بالذكر والاعتماد اللغوي عليها.

والذي يعنينا منها هل دعا إلى جعل الجملة الشرطية قسماً قائماً برأسه؟ على الرغم من تناوله للجملة وإعطاء رأي بعض القدماء والمحدثين فيها وفي كونها خبرية أم إنشائية، ونقده المنهجي لرأيهم، واعترافه الصريح بهذا النوع من الجمل إلا أنّه لم يدع إلى جعلها قسماً قائماً برأسه إلى جانب الجمل الفعلية والاسمية.

ورأيه يتابع بعض النحاة الرافضين لتجزيء الجملة الشرطية بقوله: ((ونذهب من دون مناقشة تلك الآراء، ومنها التي تجزئ الجملة الشرطية وهو أمر غير مقبول لأنه يشطر الفكرة الواحدة))[٢٥].

ويناقش رأي النحاة من قدماء ومحدثين في طريقة تقسيمهم للجملة التي في أثنائها تخبطوا في وضع الجملة الشرطية في مكانها المناسب من الجمل، واحتاروا في تصنيفها حتى أدى بهم القول إلى أن الجملة الشرطية ((فارقت مجاري أحكام الجمل، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها، قائمة برأسها، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها، بل كل واحدة منها مفتقرة إلى التي تجاورها، فجرتا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها))[٢٦].

وهذا القول مردود لأن النحاة ((رغم إدراكهم التام للتكامل بين أجزائها يعدون الشرط جملة، والجواب جملة أخرى، بمعنى أنّهم لا يطلقون مفهوم الجملة ليعم على التركيب كله، والسبب أن مفهوم الجملة لم يتعد ـ بعد ـ البساطة إلى التركيب، بمعنى أنّ مصطلح الجملة ينصرف إلى الجملة البسيطة المكونة من فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر))[٢٧].

فهو يرى أنّهم لم ينظروا إلى ((التركيب والطبيعة الجديدة التي ينهض عليها، وهو رأي يتابع المنهج الأساسي في تحليل الجملة العربية البسيطة المرتكزة إلى الصيغ المفردة متجاوزاً ما يطرأ على الجملة الشرطية بسبب التآلف بين الجمل، وطبيعة تعلّقها مع بعضها)) [٢٨].

ويرى أن ((نظام الجملة العربية يستند إلى ما يصطلح عليه بالجمل البسيطة التي تقابل الجمل المركبة والتي تدخل في نظامها الجملة الشرطية المبنية على تعدد وتنوع العلاقات الإسنادية فيها)) [٢٩].

فجملة الشرط عنده جملة واحدة ((لأنها تنطوي على وحدات كثيرة متكاملة، في نظام محكم يضعها في إطار جملة واحدة مركبة)) [٣٠].

نخلص من هذا أن المطلبي تناول تركيب الجملة الشرطية وما تتألف منه وعلاقاتها الإسنادية ودلالتها، دون الخوض في كونها قسماً قائماً برأسه إلى جانب الجملتين الفعلية والاسمية، ويقول بكونها جملة واحدة.

الاتجاه الثالث: ويمثله تمام حسان:

ولا يفوتني أن أذكر رأي تمام حسان في موضوع الجملة الشرطية، فهو يتناول تركيبها ومعناها، ويصنفها بعد ذلك في ضمن أقسام الجمل الإنشائية، وجعلها قسماً قائماً برأسه، فهي عنده ليست فعلية ولا اسمية (أي ليست خبرية)، وإنما هي إنشائية [٣١].

فهذا إن دل على شيء فهو يدل على أنّ جملة الشرط جملة لا دخل للصدق أو الكذب فيها، على حين نجد جملاً شرطية منها ما هو خبري، ومنها ما هو إنشائي طلبي أو غير طلبي، فهي متعددة الأنواع وتدخل في الأصناف كافة [٣٢].

من هذا يمكن القول إنّها جملة ليست محددة بنمط معين، وإنما هي جملة شرطية قائمة بذاتها.

الاتجاه الرابع ويمثله:

١- المخزومي:

تناول المخزومي الجملة الشرطية تحت عنوان (أسلوب الشرط)، فهو تناوله كأسلوب لغوي وشرح معناه، وبعد ذلك أعطاه تسمية ثانية وهي (جملة الشرط) وشرح مكوناتها تحت مصطلح (عبارة)، أي لم يطلق مصطلح جملة الشرط أو الجواب كما كان يفعل القدماء وبعض المحدثين، والظاهر أنّه يطلق مصطلح (عبارة) وليس (جملة) على ركني الجملة الشرطية حتى ينتهي إلى أن هاتين العبارتين يكونان ما يسمى بالجملة الشرطية، ابتعاداً عن

تسمية كل جزء من الشرط والجواب جملة[٣٣].

فالمخزومي ينفي أن تكون عبارة الشرط جملة وإن تألفت في ذاتها من مسند ومسند إليه، لأنها لا تعبر عن فكرة تامة، وهذه الفكرة التامة إنما يعبر عنها بجملة الشرط التي تعتمد في وجودها على الشرط والجواب جميعاً[٣٤].

فرأي المخزومي واضح وصريح في الجملة الشرطية، فهو وإن لم يتطرق لجعلها جملة مستقلة إلى جانب الجملة الفعلية والاسمية، وكذلك لم يكن ينسبها إلى إحدى الجملتين، إلا أنّه ناقش ابن هشام وناقضه بتجزيئه الجملة الشرطية بقوله: ((وهذا - فيما أرى - من النظر العقلي المحض، وكان ينبغي أن يعالج الشرط - بعبارتيه - على أنّه جملة واحدة لا جملتان، فليست جملة الشرط - بجزأيها المتصورين - إلا جملة واحدة تعبر عن فكرة واحدة، وليست جملة الشرط بجزأيها إلا وحدة كلامية يعبر بها عن وحدة من الأفكار، ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي والتحليل المنطقي، أما بالنظر اللغوي فعبارتا الشرط والجزاء جملة واحدة، وتعبير لا يقبل الانشطار، لأن الجزأين المعقولين فيها إنما يعبران معاً عن فكرة واحدة، لأنك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك، وقصّرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع))[٣٥].

٢- الجواري:

اهتم الجواري اهتماماً واضحاً بالجملة الشرطية، ودافع عنها دفاعاً منهجياً حتى توصل إلى أنها جملة مستقلة قائمة بذاتها، ورد على ابن يعيش، إذ نسبها إلى الجملة الفعلية بقوله: ((وقول ابن يعيش تنقصه الدقة ويجانبه الصواب، لأن جملتي الشرط ليستا فعليتين على الدوام، بل قد تكون جملة جواب الشرط جملة اسمية نحو: إن تقم فأنا قائم))[٣٦].

ويرى أن جملة الشرط ((تستحق أن تفرد بالذكر، وأن يتأمل في طبيعتها وفي دلالتها وفي حكمها الذي له أثره في إعراب طرفيها: فعل الشرط وجواب الشرط))[٣٧].

فالجواري يرى أن دلالة الجملة الشرطية تجعلها تستحق أن تكون قسماً مستقلاً برأسه إلى جانب الجملة الفعلية والجملة الاسمية.

ويمضي بعد ذلك ليدل على أن جملة الشرط هي جملة تستحق أن تفرد بالذكر بقوله: ((إن معنى الشرط تعليق فعل على فعل آخر، لو وقع الأول وقع الثاني، قال

تعالى: {قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ} الأنفال/٣٨، فإن فعل الغفران وهو جواب الشرط معلق على انتهائهم من فعل الكفر وما يلحقه من أفعال، ومعنى هذا في وضوح وفي يسر أن كلاً من الفعلين ليسا في موضع الخبر، لأن كلاً منهما لم يقع، فهو إذاً منقوص الدلالة بسبب تعلق وقوعه بوقوع غيره.

ومن أجل ذلك لم يستحق أيّ منهما مرتبة الإعراب التي يستحقها الفعل المعرب، وهي الرفع مرتبة المسند، فكان أن سقطت منه بنقص دلالته فصار مجزوماً))[٣٨].

ويمضي ليوضح بمثال آخر وهو حين يقع الفعل المضارع في جواب الطلب ((نحو: زرني أكرمك، لأن فعل الإكرام لم يقع، وهو لم يقع إلا إذا كانت الزيارة))[٣٩].

ويؤكد ما ذهب إليه بقوله: ((إن جواب الشرط يستحسن رفعه إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً نحو: إن زارني زيدٌ أكرمه، لأن الفعل الماضي كأنه محقق الوقوع، فما يعلق به ويشترط له كأنه واقع، فيستحق أن يعرب إعراب الفعل، وهو إعراب المسند إذا استكمل دلالته، وهو الرفع))[٤٠].

وينتهي بعد هذه الأمثلة إلى القول بأنّ ((جملة الشرط تستحق أن تعد قسماً قائماً بذاته بين الجمل، لأن في طبيعة صيغتها، وفي أداء معناها ما يميزها عن جملتي الخبر والإنشاء، وعن الجملتين الاسمية والفعلية، كذلك وهي في اللغات الحديثة صيغة مستقلة، يصاغ لها الفعل على صيغة معينة، وهي تنفرد بأحكام خاصة تختلف بها عن صيغ الأزمنة وفروعها وعن صيغة الطلب))[٤١].

وهو لا ينسى تأثير أدوات الشرط في الجملة الشرطية، من حيث أثرها في أداء المعنى، وتأثيرها الإعرابي في التركيب[٤٢].

٣- فخر الدين قباوة:

درس فخر الدين قباوة في كتابه إعراب الجمل وأشباه الجمل أقسام الجملة، وانتهى في تقسيمه إلى أنّها ثلاثة:

١. الفعلية.
٢. الاسمية.
٣. الشرطية.

وعرف الأخيرة بقوله: ((وهي التي صدرها أداة شرط نحو: من طلب العلا سهر الليالي، ولولا الأمل لضعف العمل، إذا أكرمت الكريم ملكته))[٤٣]، فقد أعطى ثلاثة أمثلة متنوعة، فالأول كانت أداة الشرط اسماً، وبعدها فعل، وفي الثانية أداة الشرط حرف وبعدها اسم، وفي الثالثة جعل أداة الشرط ظرفية غير جازمة

وبعدها فعل، فمن الواضح أنّه قصد هذه الأمثلة قصداً جعله ينفي أي محاولة من النحاة لجعل الجملة الشرطية جملة تابعة للجملة الفعلية أو الاسمية، ر وإنما هي جملة شرطية مستقلة سواء جاء بعد أداة الشرط اسم أم فعل.

أنَّ اختلاف النحاة من قدماء ومحدثين في تحديد الجملة الشرطية، أي هل هي جملة فعلية أو اسمية، واختلافهم في معناها الوظيفي، أي هل هي جملة خبرية أو إنشائية، وهل هي مستقلة بنفسها أو تابعة لنوع جملي معين، ومهما يكن من شيء فالشرط سواء أكان جملة مستقلة أم تابعاً لنوع معين، فالشرط أو الجملة الشرطية له كيانه الخاص ومعناه ووظيفته ووجوده متضمن للنثر والشعر قديمه وحديثه، وله ما يميزه من كونه تابعاً لشيء آخر.

ويكاد بعض الاتفاق يحصل بين المحدثين على وجود جملة شرطية قائمة برأسها.

الخاتمة:

بعد هذه الدراسة العلمية توصلت الى النتائج الآتية:

١- أختلاف القدماء والمحدثين في تقسيم الجملة بصورة عامة.

٢- يكاد يتفق المحدثون بحسب الاطلاع على أرائهم على أن جملة الشرط جملة مستقلة أي غير تابعة للجملتين الفعلية والاسمية.

٣- الاختلاف بين القدماء والمحدثين في استقلالية جملة الشرط .

٤- تعد جملة الشرط قسم قائم برأسة مثل الجملة الفعلية والاسمية.

المصادر والمراجع:

القران الكريم

١- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تحقيق: هـ. ريتر، مطبعة وزارة المعارف، أستانبول، ١٩٥٤م.

٢- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، راجعه وقدّم له، فايز ترحيني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٨٤.

٣- الأصول في النحو، أبو بكر محمّد بن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٩م.

٤- الجملة الشرطية عند الهذليين، إبراهيم بركات، رسالة ماجستير، القاهرة، ١٩٧٧م.

٥- الجملة العربية تأليفها واقسامها، فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٩٨ م.

٦- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١او ٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط٢، مطبعة المدني – القاهرة، ١٩٨٩م.
٧- شرح المفصل: موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: أصيل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م
٨- علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
٩- علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، وكالة المطبوعات الكويتية، ١٩٧٣م.
١٠- في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، دراسة لغوية في شعر السياب ونازك والبياتي، مالك يوسف المطلبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨١م.
١١- في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، بغداد، ٢٠٠٥م.
١٢- الكتاب: كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
١٣- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، طبعة جديدة محققة.
١٤- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ط٤، عالم الكتب، ٢٠٠٤م.
١٥- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١ أو ٤٧٤هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
١٦- المقتضب، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الكتاب المصري ـ القاهرة، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٧- نحو المعاني، احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.

الهوامش

(١) ينظر: شرح المفصل، ٤ / ٢٦٥.
(٢) لسان العرب، مادة (شرط)، ٨ / ٥٦.
(٣) المقتضب، ٢ / ٤٥.
(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه، ٣٠٧.
(٥) علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ٤٤.
(٦) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، أبو أوس إبراهيم الشمسان،

ط١، مطابع النجوى عابدين، ١٩٨١، ٥٢ وما بعدها.

(٧) الكتاب، ٣ / ٥٦.

(٨) نفسه، ٣ / ٦٢.

(٩) نفسه، ٣ / ٨٢.

(١٠) ينظر: الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ٥٨.

(١١) المقتضب، ٢ / ٤٥.

(١٢) نفسه، ٢ / ٤٨.

(١٣) نفسه، ٢ / ٤٥.

(١٤) نفسه، ٢ / ٤٨.

(١٥) الأصول، ٢ / ١٥٨.

(١٦) نفسه، ١ / ٤٤ ـ ٤٥.

(١٧) المقتصد في شرح الإيضاح، ١ / ٢٧٣.

(١٨) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تح: هـ، ريتر، استانبول، ١٩٥٤، ٩٨.

(١٩) دلائل الإعجاز، ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٢٠) المفصل، ٢٤.

(٢١) المصدر السابق، ٣٢٠.

(٢٢) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ١٨٣ ـ ١٨٤.

(٢٣) الجملة العربية تأليفها وأقسامها، ١٨٤.

(٢٤) نفسه، ١٨٤.

(٢٥) في التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، مالك المطلبي، بغداد، ١٩٨١ ٥٦.

(٢٦) الأشباه والنظائر في النحو ٢١٤/٢.

(٢٧) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ٧٦.

(٢٨) في التركيب اللغوي، ٣٩ ـ ٤٠.

(٢٩) نفسه، ٤٠.

(٣٠) علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، ١٤٧.

(٣١) اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٤٤.

(٣٢) ينظر تفصيل ذلك دراسة مالك المطلبي لشعر نازك والسياب والبياتي، ٤٤ وما بعدها.

(٣٣) الجملة الشرطية عند النحاة العرب، ١٢٩.

(٣٤) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه، ٣٠٧.

(٣٥) نفسه، ٣٠٩.

(٣٦) نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧، ١٠٨.

(٣٧) نفسه، ١١٥.

(٣٨) نحو المعاني، ١١٥.

(٣٩) نفسه، ١١٦.

(٤٠) نفسه، ١١٦.

(٤١) نفسه، ١١٦.

(٤٢) نفسه، ١١٧.

(٤٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، ط٥، دار العلم العربي، سورية- حلب، ١٩٨٩م، ١٩.